المقدمـــة

– منذ انضمام دولـة الكويت الـى الأمـم المتحدة في 14 مايو 1963، وهي تنتهج في علاقاتها سياسة متزنة ترتكز على أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتنطلق من قناعتها الثابتة وإيمانها الـراسـخ بأهمية عدم اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فـي حـل الـخـلافـات، واللجوء للحوار لتعزيز قيم التسامح والتعايش بين مختلف الـحـضـارات والثقافات والأديـان.

– تـرتـبـط الـكـويـت بـعـلاقـات دبلوماسية وصداقة مع مختلف دول وشعوب العالم، وهذه العلاقات قائمة على مبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية واحـتـرام الـسـيـادة والـمـصـالـح المشتركة ودعــم مـخـتـلـف آلـيـات الـعـمـل الـدولـيـة لتعزيز الـتـعـاون الاقـتـصـادي والاجتماعي والثقافي والفكري بين الـدول والشعوب.

– حظيت سياسة الكويت باحترام المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية، وقد تجلّى ذلك بوضوح بوقوف العالم أجمع ومساندته للكويت أثناء احتلالها عام 1990 واتخاذ مجلس الأمن لقرارات تاريخية عزّزت من شرعية ومصداقية وسلطة المجلس وقدرته على صيانة السلم والأمن الدوليين والتصدّي للانتهاكات الخطيرة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، كما تجسّد مفهوم الأمن الجماعي في عملية تحرير الكويت بأفضل صوره.

– إن التحدّيات والمخاطر والتهديدات العالمية التقليدية والمستجدة التي تواجه المجتمع الدولي كظاهرة الإرهاب وظاهرة تغيّر المناخ لا يمكن مواجهتها من دولة منفردة أو مجموعة من الدول، بل هناك حاجة ماسة لتضافر جهود كافة الدول الأعضاء الغنية والفقيرة والكبيرة والصغيرة والعمل تحت مظلة الأمم المتحدة باعتبارها الآلية الدولية التي تتمتع بالحياد والاستقلالية والمصداقية والمشروعية.

– إن الأمن والتنمية مرتبطان بشكل وثيق ولا يمكن فصلهما أو تحقيق أحدهما دون وجود أو توفر الآخر، كما أنه لا يمكن تحقيقهما معاً دون احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، لذلك لا بد من توجيه البرامج والسياسات الدولية ووضع الخطط الملائمة وتعزيز قدرات الدول النامية لتمكينها من تلبية احتياجاتها التنموية والأمنية وفقاً لأولوياتها الوطنية وخصوصياتها دون أي تدخل في شئونها الداخلية وإيلاء مزيد من الاهتمام لمعالجة جذور الكثير من التحدّيات والمخاطر العالمية والتي تعود أسباب أغلبها للمشاكل والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية.

”...إننا نتطلع إلى مزيد من العمل المشترك في المنظمات الإقليمية والدولية لتحقيق الأهداف التي نؤمن بها معا لتحقيق عالم يسوده الأمن والاستقرار، وتتحقق فيه تنمية مستدامة...“

علاقة الكويت بالأمم المتحدة

– بدأت العلاقة بين الكويت والمنظمات الدولية قبل سنوات من نيلها استقلالها السياسي عام 1961 وذلك من خلال مشاركتها وانضمامها لعضوية عدد من المنظمات الدولية الهامة مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية واتحاد البريد العالمي.

– بعد الانضمام لعضوية الأمم المتحدة عام 1963، شاركت دولة الكويت بفاعلية في مختلف أنشطة واجتماعات المنظمة والأجهزة التابعة لها، وساندت حق الشعوب في تقرير مصيرها، وإنهاء الاستعمار بشتى أشكاله وصوره، وانضمت لحركة عدم الانحياز في تلك الفترة التاريخية الحاسمة التي نالت دول كثيرة في القارتين الآسيوية والأفريقية استقلالهما السياسي وانضموا لعضوية الأمم المتحدة.

– تحتضن دولة الكويت على أرضها بيت الأمم المتحدة الذي افتتحه الأمين العام للأمم المتحدة السيد/ بان كي-مون عام 2009، ويضم مكاتب وممثلي عدد من الوكالات الدولية المتخصصة ومنظمات دولية أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة للإنماء (UNDP)، المفوضية العليا لشئون اللاجئين (UNHCR)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (HABITAT)، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، منظمة الهجرة الدولية (IOM)، منظمة العمل

الدولية (ILO) والبنك الدولي (WB). وتتمتع هذه المنظمات بكافة التسهيلات والدعم اللوجستي التي تقدمها حكومة دولة الكويت بهدف تمكينها من أداء مهامها ومسئولياتها في بيئة آمنة ملائمة. كما تحتضن الكويت في إطار دعمها ومساندتها لأنشطة الأمم المتحدة في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين لمقار ومكاتب لبعثات سياسية دولية في المنطقة وهي بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق (UNAMI) وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان (UNAMA)، وتحظى مكاتب هاتين البعثتين بكافة التسهيلات وبعلاقة متميّزة مع الجهات الرسمية ذات العلاقة في الدولة.

– حرصت دولة الكويت على الدخول في عضوية أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية ولجانها المنبثقة عنها خلال فترات مختلفة كمجلس الأمن في الأعوام 1978-1979، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأعوام 1967-1969، 1992-1994 و 2013-2015، ومجلس حقوق الإنسان في الأعوام 2011-2014 وعدد كبير من اللجان الدولية والأجهزة الأخرى، وساهمت بأنشطة هذه الأجهزة ودعمت كافة المساعي الرامية للتعاون وتنسيق الجهود الدولية والتزمت بتنفيذ مقررات هذه الأجهزة وتعزيزها.

– تحرص دولة الكويت على الوفاء بكافة التزاماتها المالية تجاه الميزانية العادية للأمم المتحدة وميزانيات عمليات حفظ السلام، وتحرص على تسديد مساهماتها الإلزامية بالكامل وفي الوقت المحدّد، كما أنها تدعم وتساند الجهود والمساعي الرامية للإصلاح وتطوير أداء أجهزة الأمم المتحدة وتعزيز مبدأ المساءلة لمواءمتها وجعلها أكثر فاعلية وكفاءة وشفافية في أداء مسؤولياتها وأكثر قدرة على مواجهة التحدّيات العالمية.

FRANCE

دور الكويت في مجال التنمية

– مسار دولة الكويت الإنمائي يعتبر مساراً متميّزاً بتحقيقها فعلياً جميع الأهداف الإنمائية للألفية تقريباً قبل الموعد المقرر لها بحلول عام 2015، فضلاً عن التزامها بتنفيذ ودعم كافة الخطط الإنمائية المستقبلية لما بعد عام 2015 لبلوغ التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية).

– في إطار دعم دولة الكويت للمساعي والجهود الدولية والإقليمية لتحقيق أهداف ومخرجات المؤتمرات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة، فقد استضافت دولة الكويت عدداً من المؤتمرات الرفيعة المستوى الاقتصادية منها والإنمائية والإنسانية لبحث سبل مواجهة التحدّيات المستجدة وتعزيز أطر التعاون والشراكة الدولية إيماناً بمسئولياتها في هذا المجال وأبرزها (القمة العربية الافريقية الثالثة، مؤتمر القمة الأول لحوار التعاون الآسيوي، القمة العربية الاقتصادية والتنموية).

– تصنف دولة الكويت كأحد الدول النامية ذات الدخل المرتفع، وبذلك حرصت على تحمّل مسؤولياتها الدولية والإقليمية منذ استقلالها في عام 1961 بإنشائها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لمساعدة ودعم جهود الدول النامية لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها.

– يعتبر الصندوق الكويتي للتنمية أول مؤسسة للتنمية في العالم يتم إنشاؤها من قبل دولة نامية، ويتمثل نشاطه الرئيسي في تمويل المشروعات على هيئة قروض ومنح وتقديم المساعدات الفنية لتعزيز قدرة الدول النامية والدول الأقل نمواً في بلوغ الأهداف الإنمائية.

– بلغ إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق الكويتي للتنمية حتى نهاية عام 2014 ما يفوق 17.9 مليار دولار أمريكي، واستفادت منها 104 دولة من كافة أنحاء العالم، كما تساهم دولة الكويت في تمويل عدد من المؤسسات والصناديق الإنمائية الإقليمية والدولية كـ "الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية"، وسيواصل الصندوق الكويتي للتنمية مهامه في تقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية وذلك في إطار تمويل برامج ومشاريع بقيمة 15 مليار دولار لتلبية استحقاقات ومتطلبات التنمية المستدامة.

– بلغ معدل إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) التي قدمتها دولة الكويت في السنوات القليلة الماضية للدول النامية والدول الأقل نمواً ما نسبته 23.1 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، متجاوزة بذلك النسبة المتفق عليها دولياً في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وهي 0.7 بالمائة.

– أن دولة الكويت من الدول الرئيسية المصدّرة للنفط ومشتقاته ومن خلال عضويتها في منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك) تحرص على انتهاج سياسة نفطية مسئولة تراعي مصالح الدول المستهلكة والمنتجة، وتأخذ بعين الاعتبار استقرار الأسواق العالمية لهذه السلعة الاستراتيجية وتحسين جودة المنتجات النفطية بما يتماشى مع المواصفات العالمية ويجعل التزامها بالاستدامة البيئية أمر ذو أهمية خاصة.

المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا
دولة الكويت - 15 يناير 2014
International Humanitarian Pledging Conference for Syria
Kuwait - 15 January 2014
الأمين العام للأمم المتحدة
Secretary-General of the United Nations

دور الكويت في المجال الإنساني

– يُعتبر الدور الإنساني لدولة الكويت من الركائز الأساسية للدبلوماسية الكويتية، لإيمانها بأهمية الوقوف الى جانب الشعوب والدول التي تواجه أوضاعاً معيشية صعبة نتيجة للكوارث الطبيعية أو تلك التي هي من صنع الإنسان كالحروب والنزاعات المسلحة.

– تعمل دولة الكويت على تعزيز شراكاتها الدولية والإقليمية على الصعيد الإنساني عبر دعمها المستمر لعدد كبير من المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة في تقديم المساعدات الإنسانية وأبرزها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق شؤون المساعدات الإنسانية (OCHA).

– ساهم عطاء دولة الكويت ومواقفها في الجانب الإنساني على مستوى العالم بتتويج مسيرتها الإنسانية بإنجازات ونجاحات أبرزها:

1– تكريم الأمم المتحدة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بمنحه لقب "قائد للعمل الإنساني" في 9 سبتمبر 2014، وتسمية الكويت "مركز إنساني عالمي".

2– استضافة دولة الكويت خلال ثلاثة سنوات لثلاث مؤتمرات للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا، وما حققته من نجاح في جمع إجمالي تعهدات بما قيمته 7.3 مليار دولار، وقد التزمت الكويت بتسديد 1.3 مليار دولار منها.

3– تعيين شخصية "كويتية" كمبعوث للأمين العام للشؤون الإنسانية.

4– قرّرت دولة الكويت في عام 2008 توجيه ما نسبته 10 بالمائة من إجمالي مساعداتها للدول المنكوبة من خلال الوكالات والمنظمات الدولية العاملة في الميدان، وهو ما يعزّز التعاون والتنسيق بين دولة الكويت ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها المختلفة المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية والغوثية الطارئة للدول المتضرّرة.

5– تصدّرت دولة الكويت قائمة تقديم المساعدات الإنسانية عام 2015 من حيث نسبة الدخل القومي الإجمالي بواقع 0.184% (Bank-IRIN Financial Tracking Service and)

6– تصدّرت دولة الكويت قائمة حصص المساهمة العادلة للأزمة السورية لعام 2105 كأكبر نسبة مئوية بواقع 554% (OXFAM).

7– زادت دولة الكويت من مساهماتها الطوعية المقدمة لبرامج وصناديق ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وضاعفتها عدة مرات لعدد من تلك الأجهزة وأهمها:

أ. صندوق الأمم المتحدة للاستجابة الطارئة (CERF) الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق شؤون المساعدات الإنسانية (OCHA).

ب. وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA).
ج. المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR).
د. مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR).
هـ. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF).
و. جهاز الأمم المتحدة للمرأة (UN WOMEN).

8- يُعتبر دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية الخيرية في دولة الكويت رائداً ومكمّلاً لما تقوم به الدولة على المستوى الرسمي، ويحظى هذا الدور الشعبي بتقدير كبير في ظل استمراره في تقديم المساعدات لكل من يحتاجها في أي مكان حول العالم ودون تمييز وبغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس.

أولوياتنا في مجلس الأمن

– تنتهج دولة الكويت سياسة متوازنة وعقلانية تجاه القضايا المطروحة على جدول أعمال مجلس الأمن، وستعمل أثناء عضويتها في مجلس الأمن على استثمار علاقاتها الوثيقة مع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص دول منطقة الشرق الأوسط بهدف تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة وبما يتفق مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية.

– العمل على تمثيل المجاميع السياسية والإقليمية التي ننتمي لها ونقل مشاغلها والتعبير عن تطلعاتها بما يساهم ويؤدّي الى تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي، ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالنزاعات في المنطقة والمساهمة بدعم الجهود الرامية لاتخاذ ما يلزم من تدابير لوضعها موضع التنفيذ.

– تعزيز دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات عن طريق الاستثمار بقدرات الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية، والتعامل بشكل منظم وسريع وفعّال مع كافة الأزمات التي تهدّد السلم والأمن الدوليين.

– دعم وتشجيع جهود الوساطة والمساعي المبذولة لحل النزاعات بالطرق والوسائل السلمية، والمساعدة في بناء القدرات الوطنية والإقليمية بهدف تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المناطق المعرّضة لنشوب الصراعات فيها.

– العمل على تفعيل دور مجلس الأمن وتحسين طرق وأساليب عمله وإضفاء المزيد من الشفافية والوضوح على أعماله ليصبح أكثر قدرة وفعالية لمواجهة التحدّيات المتسارعة التي تواجه المجتمع الدولي والتغلب عليها.

– تشجيع وتنسيق الاستجابة الدولية للأزمات الإنسانية بما فيها الكوارث الطبيعية، والكوارث الناتجة عن الحروب والصراعات مثل قضايا اللاجئين والنازحين داخلياً، وحماية السكان المدنيين في مناطق الصراع.

– مساندة جهود الأمم المتحدة في محاربة الإرهاب والتطرف، بكافة أشكاله وصوره، وأيّا كان مصدره، وتجفيف مصادر تمويله، والتأكيد على قيم التسامح والتعايش بين الشعوب والأمم، من خلال تعزيز وتشجيع الحوار بين الحضارات والأمم ونبذ الأفكار الهدامة التي تدعو الى العنف والكراهية والتأكيد على أن فكرة التسامح والانفتاح بين الشعوب ضرورة إنسانية بالمقام الأول.

– دعم جهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وبناء السلام ودعم الجهود الرامية الى إضفاء المزيد من الشفافية في عمل الأمم المتحدة في هذا المجال، والتأكيد على أهمية بذل المزيد من الجهود الرامية لبناء القدرات للدول الخارجة من الصراع.

– العمل على تعزيز مشاركة الدول الصغيرة في أعمال الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة في مختلف الأنشطة بما في ذلك صيانة السلم والأمن الدوليين.